

الدَّلالة الصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ: "الأُصُولُ فِي النِّحْوِ" لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ السَّرَّاجِ (316هـ)

The morphological significance in the book: " El Osoul fi Grammar" By Abu Bakr bin Al-Sarraaj (316 A.H.)

طالبة دكتوراه لبنى حنين¹

¹ جامعة محمد الأول كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة- المغرب

تاريخ الاستلام: 2022/09/24 تاريخ القبول: 2023 /05/12 تاريخ النشر: 2023 /06/04

ملخص: وقف هذا البحث في مجمله على موضوع تدور رحاه حول: " الدَّلالة الصَّرْفِيَّةُ عِنْدَ "ابن السَّرَّاجِ" (316هـ) من خلال مؤلفه: " الأُصُولُ فِي النِّحْوِ " - الذي حفل بالعديد من المسائل الصَّرْفِيَّةِ - في محاولةٍ للاطلاع على الفكر الصَّرْفِيِّ عند الرَّجُلِ، إذ لا يخفى ما للأبنية الصَّرْفِيَّةِ، وهياتها ومدلولاتها من أهميةٍ في توليد الألفاظ، وتنمية الثروة اللغوية لكل لغةٍ من اللغات. وقد بدأ البحث بتمهيد يعرض فيه لأهمية علم الدلالة ونشأته، وأنواعه، إضافة إلى حدّ مصطلحي الدَّلالة، والصرف، وكذا مفهوم الدلالة الصرفية، ليتطرق البحث بعدها إلى الدَّلالة الصَّرْفِيَّةُ عِنْدَ ابن السَّرَّاجِ بالدراسة والتحليل، والبحث في هذا قام على تضافر منهجين هما: المنهج الوصفي، حيث يلقي الضوء على رؤى القدامى والمعاصرين للنظرية الدلالية، والمنهج التحليلي الذي يحلل فيه مواطن من كتاب: الأُصُولُ فِي النِّحْوِ لابن السَّرَّاجِ ؛ اعتماداً على دراسة الدلالة التي تفيدها كلُّ من الصيغ الومباني الصرفية، والمشتقات، ودلالة الأدوات ممثلة في حروف المعاني.

كلمات مفتاحية: الصرف، الدلالة الصرفية، ابن السراج، أصول النحو.

Abstract: Cette recherche, dans son intégralité, a pour sujet "La signification morphologique chez ibn Al-Sarraaj" (316 AH) à travers son ouvrage : "Al-Osoul fi elnahou (Grammaire)" - cet ouvrage très riche dans ces propos et ces sujets morphologique -

طالبة دكتوراه لبني حنين

l'auteure essaie de donner un résumé épistémologique de sa pensée et de ses propos morphologiques, mais surtout son approche et son point de vue sur L'importance et la signification des structures morphologique.

Keywords: ibn Al-Sarraj, signification morphologique, la morphologie.

*المؤلف المرسل: طالبة دكتوراه لبني حنين

1. مقدمة

يُعتبر علم الصِّرف أحد أعمدة اللِّغة العربيَّة وأركانها إلى جانب علم النَّحو، بل ومن العلوم التي قامت خدمةً للِّغة العربيَّة، وهو يحتلُّ المنزلة الأولى في خدمة هذه اللِّغة من حيث الأهميَّة، ذلك أنَّه لم ينشأ اعتباراً ولا من فراغ، وإنَّما كانت هناك غاية أسمى وأجلّ، وهي الحفاظ على سلامة تلاوة القرآن ونصوص التَّشريع، لذا فهو يعد جزءاً من العلوم الضَّرورية التي يحتاج إليها المفسِّر. فهو يعينه على معرفة الأنواع المختلفة لصيغ الكلمات والمعاني الخاصَّة بكلِّ منها، كما يعينه في الوقوف على أحوال أبنية الكلمة من الأسماء المتمكِّنة أو الأفعال المتصرفَّة، قال الزُّركشي (ت 794هـ): " فائدة التَّصريف حصول المعاني المختلفة المتشعِّبة عن معنى واحد، فالعلم به أهمُّ من معرفة النَّحو في تعرِّف اللِّغة؛ لأنَّ التَّصريف نظراً في ذات الكلمة، والنَّحو نظراً في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر، قال ابن فارس: " من فاته علمه فاته المعظم؛ لأنَّنا نقول (وجد) كلمة مهممة، فإذا صرفناها اتَّضحت، فقلنا في المال وجدا وفي الضَّالة وجدانا وفي الغضب موجدة، وفي الحزن وجداً وقال تعالى: " وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا " [سورة الجنّ 15] وقال أيضاً جلّ من قائل: " أَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " [الحجرات 9] فانظر كيف تحوّل المعنى بالتَّصريف من الجور إلى العدل، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال.. " [الزركشي، بيروت، 2007م.]

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

ظروف نشأة علم الدلالة:

اهتدى بعض اللغويين إلى أنّ دراسة المعنى رافق الوعي اللغوي للإنسان، فظهر في الفكر الهندي واليوناني والعربي، وليس يخفى أنّ انتشار اللحن على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية كان دافعاً للغويين القدامى لدراسة اللغة، فما انفكوا على وضع العديد من المصنّفات غايتها الأساس الحفاظ على لغة القرآن، وهي مصنّفات مسّت كلّ جوانب الفكر عندهم سواء تعلّق بالأمر الشرعية أم علوم العربية، ولما كانت علوم الدين تهدف إلى استنباط الأحكام الفقهية، ووضع القواعد الأصولية للفقهاء، اهتم العلماء بدلالة الألفاظ والتراكيب وتوسّعوا في فهم معاني نصوص القرآن والحديث، واحتاج ذلك منهم إلى وضع أسس نظرية؛ فالأبحاث الدلالية في الفكر العربي التراثي لا يمكن حصرها في حقلٍ معيّن من الإنتاج الفكري، بل هي تتوزّع لتشمل مساحةً شاسعةً من العلوم، يتحاور فيها المنطق وعلوم المناظرة، وأصول الفقه والتفسير والتقدّ الأدبي والبيان. [منقول عبد الجليل، دمشق 2001، ص18]

فالعربية إذن لها ظرفٌ لم يتوقّر لأية لغةٍ من لغات العالم، ذلك أنّها ارتبطت منذ أربعة عشر قرناً، ودوّنت بها العلوم الإسلامية، التي كان محورها القرآن الكريم... وكان البحث في دلالات كلمات اللغة العربية ممّا تنبّه إليه اللغويون القدماء، يهدي إلى ذلك الأعمال العلمية المبكرة عندهم، وما ضبط المصحف الشريف بالشكل إلا دليلٌ على ذلك؛ فتغيير ضبط الكلمة يؤدي إلى تغيير وظيفتها، وهذا يترتب عليه تغيير في معناها... للأجل هذا كان من الضروري أن يلقي الدرس الدلالي اهتماماً بالغاً منذ بداية البحث اللغوي عند العرب؛ لأهميته في معرفة دلالات الألفاظ.

ويتضمّن هذا البحث "الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (ت316هـ)، أي التغيرات التي تطرأ على الصيغة وانعكاساتها على

طالبة دكتوراه لبنى حنين

الدلالة، لذلك انصبّت الجهودُ على توضيحِ العلاقةِ بين هذه التّغييرات، والتّوجيه الدلالي المرتبط بها، أمّا تأويلاتُ الصّرفيين فلم يفصّل فيها البحثُ كثيرًا، بل اكتفى بالإشارة إلى ما يخدم المقام منها بتوضيح دلالات الصّيغ، ولعلّ في هذا الجانب ما يبيّن عنوان البحث.

وقد اختيرَ كتاب "الأصول في النّحو" لابن السّراج محورًا لهذا البحث، إذ لا تخفى مكانة "أبي بكر بن السّراج" فهو من عقل النّحو بأصوله، وجمع فيه أصولَ العربيّة، وأخذ مسائلَ سيبويه ورثها أحسنَ ترتيبٍ". [السيوطي، بغية الوعاة، 1979م 109/1، محمد الشاطر، 1983م ص: 88]

الصّرف لغةً:

جاء في معجم التّهذيب: "قال اللّيث: تصريف الرّيح: صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السّيول والخيول والأمور والآيات"، [الأزهري، القاهرة.(1964م-1967م) 161/12،-162، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بغداد 1980، 35/2]

والصّرف: ردّ الشّيء عن وجهه ، وتصاريفُ الأمور: تخاليفها بمعنى التّغيير والتّحويل، يقول ابن فارس: "الصّاد والرّاء والفاء معظم بابه يدلّ على رجوع الشّيء، ومن ذلك صرفت القوم صرفًا، وانصرفوا إذا رجعتهم فرجعوا". [ابن فارس، بيروت، 1979م، 3/343] ومنه قوله تعالى: "وتصريف الرّيح". [البقرة 164]

الصّرف اصطلاحًا:

هو علمٌ تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربيّة، وأحوال هذه الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء"، [الشنقيطي، 2003م، ص: 5] أو كما نحا "ابن عصفور" (ت669هـ) إلى عدّه ميزانُ العربيّة لأنّ جزءًا منها يؤخذ بالقياس، وبه

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

نتوصل إلى معرفة الاشتقاق، فهو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيبٍ ..
ومعرفة أحواله بعد التركيب؛ وهو قسمان :

- 1- أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب المعاني .
- 2- والآخر تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة ". [سفال دزيره، سنة 1992، ص: 10]

فالصرف إذن هو تحديد هيئة الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير في ترتيب أحرفها، أو في حركاتها، أو في لفظها، لكنّه لا يدخل في إطار تحديد وظيفة الكلمة في الجملة، أو في التركيب، كالتعريف والتذكير والتأنيث . [المرجع نفسه ص10]

وقد عني العلماء القدماء بمباحث علم الصرف لما له من دور كبير في تنمية اللغة وفي إغناء المعجم العربي، فألحوا إلى دلالة الصيغ، ونهج نهجهم المحدثون الذين أطلقوا على حروف الزيادة : المورفيمات أو الوحدات الصرفية. [خليل خلف بشير العامري، 2006، ص61]

أمّا ابن السراج (ت316هـ) فقد سار على هدي شيخه المبرد (286هـ) حينما لم يتعرّض إلى مفهوم الصرف، بل حدّ مصطلح التصريف فقال : " هذا الحدّ إنّما سميّ تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير". [أبو بكر بن السراج، 1992، 231/3]

وهو تعريف لا يختلف كثيراً عمّا فهم من شيخه المبرد ، ولعلّ اختيار ابن السراج لتعريف هذا المصطلح عن غيره لم يكن من فراغ، خاصّة أنّ (التصريف) أبلغ في معنى التغيير من الصرف، والعكس في معنى التحويل والتقليب.
علم الدلالة:

طالبة دكتوراه لبنى حنين

الدلالة لغةً : تدلّ مادّة (دَلَل) على إبانة الشّيء بإمارة تتعلّمها، [أحمد بن فارس، 1998م، (د-ل)] ثم اشتقّ من هذا الأصل كلمة (الدلالة)، فالدليل ما يستدلّ به، وقد دلّه على الطّريق يدلّه دلالة ودلالة، والفتح أعلى، [ابن منظور، القاهرة، دت، (دل)] فالدلالة بمعناها اللّغوي تعني الإرشاد إلى الشّيء، والإبانة عنه.

أما اصطلاحاً فالدلالة عرّفت بأنّها " كون الشّيء بحالة يلزم العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل الدال، والثاني المدلول"، [علي بن محمد الجرجاني، 1991م، ص139] ف" الدال" هو المتولّد من المعنى الأصل، وأمّا "المعنى" فمتولّد من:
أ- الدلالة : على الشّيء ما يمكن كلّ ناظرٍ أن يستدلّ بها عليها كمثل ذكر (الخالق والإبداع) دلالةً على الخالق.

ب- الاستدلال: هو الفعل الذي يقوم به المُستدلّ.

ج- الدلالة : ما يمكن أن يستدلّ بها كوسيلةٍ من وسائل الحقيقة .

ويمكن القول إنّ العلاقة بين الدال والمدلول هي تلك الدلالة التي تربط بينهما، فقد استقرّ في المفهوم اللّغوي الحديث أنّ الدلالة هي: " العلاقة بين الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى)"، [أحمد نعيم الكراعين، 1993م، ص: 84.]
حيث ينظر إليهما على اعتبار أنّهما: " الحدث الذي يقترن فيه الدال بالمدلول، فإذا جاز بشيءٍ من التّسامح أن نقول: إنّ الضّرب اتّصال الضّارب بالمشروب، جاز قياساً على ذلك أن نقول: إنّ الدلالة هي اتّصال الدال بالمدلول، أو العلاقة بينهما".

وإذا كان مفهوم الدلالة عند أهل التّفسير هي إشعارٌ بأمرٍ خفيٍّ وهو ما ألح إليه الرّاعب الأصفهاني (ت502هـ) بقوله: " ما يتوصّل به إلى مغرّة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات والرّموز والكتابة والعقود والحساب، وسواء

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

كان ذلك بقصدٍ ممن يجعله دلالةً أو لم يكن بقصدٍ " . [الراغب الأصفهاني، (د
ت) ج 1/ص 228]

فالدلالة في عُرْفِ اللُّغَوِيِّينَ تساوي الأمانة، وهي قد تكون غامضةً فيتمّ توضيحها بتوظيف لفظٍ آخر دالّ عليها، وفي هذا يقول أبو هلال العسكري (ت 395هـ): "إنّ الدلالة تكون على أربعة أوجهٍ: أحدها ما يمكن أن يُستدلَّ به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد،.. والثاني - العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول: أعد دلائلك. والثالث: - الشُّبهة يقال: دلالة المخالف كذا أي: شُبهته، والرابع- الأمارات: يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا، والدليل فاعل الدلالة " . [أبو هلال العسكري، 1997م، ص 68]

وهكذا فعلم الدلالة يعرف: " بأنّه دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من فروع علم اللّغة الذي يتناول نظريّة المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشُّروط الواجب توافرها في الرّمز حتّى يكون قادراً على حمل المعنى " . [أحمد مختار عمر، 1982م، ص: 11.]

فهو علمٌ يهتمّ بأنواع المعنى: المعنى الحقيقيّ، المعنى السياقيّ، المعنى المجازيّ في كلّ اللّغات الإنسانيّة ، وقد يتجاوزها إلى المعنى التّداولي الذي يقوم على مقصدية المتكلّم " [محمد علي الخولي، 2000م، ص: 14-15.]

-أنواع الدلالة:

لقد تنبّه علماء اللّغة في التّراث إلى حقيقة مهمّة مفادها أنّ مشكلة الدلالة ليست بحثاً عن كيانٍ مجردٍ يسمّى (المعنى) إنّما بالأحرى محاولة لفهم كيف يمكن لهذه الكلمات والجمل أن " تعني" .. أو ربّما على نحو أفضل، كيف يمكن أن تكون ذات معنى ". [ف.ربالمر، 1999م، ص: 51]

لأجل هذا قسّم علماء اللّغة الدلالة إلى أنواعٍ مختلفةٍ حسب المدخلات التي تتدخّل في تشكيل معنى الكلام، فالدلالة عندهم خمسة أنواع :

طالبة دكتوراه لبنى حنين

أ/ الدلالة الصوتية .

ب/ الدلالة الصرفية .

ج/ الدلالة النحوية .

د/ الدلالة المعجمية .

ه/ الدلالة السياقية أو الاجتماعية .

أ/ الدلالة الصوتية .

تُستمدّ هذه الدلالة من القيمة التعبيرية للحرف المفرد، ويدخل تحت هذه الدلالة ما يُعرف بمصطلح: المحاكاة الصوتية، وتعني وجود علاقة طبيعية، أي حسية صوتية بين الدال (اللفظ) كرمز صوتي والمدلول (المعنى)، [أحمد إبراهيم ندا، 2007م، ص: 155]. بمعنى أنها دلالة تستمد من طبيعة الأصوات، ومقابلة أصوات الألفاظ، أو بعض حروفها، أو صورتها اللفظية مما يشكّل معناها، فإبدال صوت في لفظة بصوت آخر في كلمة أخرى، ينجم عنه اختلاف كلاً منهما عن الأخرى ، حيث يحلّ فونيم محلّ آخر، فتنشأ كلمة ذات معنى مختلف، [محمد علي الخولي، 1982م، ص: 8] بل وقد يؤدي إضافة صوت إلى كلمة أو حذفه منها إلى تغيير معناها تبعاً للتغيير الصوتي الحاصل .

ب/ الدلالة الصرفية:

تسعى أيضاً بالوظائف الصرفية للكلمة، وهي تلك الدلالة التي يؤديها هيكل ومبنى الكلمة، أو هي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة، [حلمي خليل، 1988م، ص56] وتعرف الدلالة الصرفية بأنها دراسة التركيب الصرفي لكلمات وبيان المعنى الذي تؤديه صيغها، [أحمد مختار ص13] أو هي ما تؤديه الأوزان الصرفية والصيغ العربية وأبنيتهما من معاني، [عبد الكريم مجاهد، 1982م، ص80] ومن ثمة فهي دلالة مستمدة من الصيغ وأبنيتهما، واشتقاقاتها، وتقلباتها، وما يطرأ عليها من تغييرات تنعكس على دلالتها.

الدَّلالةُ الصَّرْفِيَّةُ في كتاب: "الأصول في النّحو" لأبي بكر بن السّراج (316هـ)

وقد أدرك النّحاة العربُ أهميّة الدَّلالات الصَّرْفِيَّة حين فصلوا القول في الأوزان، ومعاني الصَّبغ ، فهذا سيبويه (180هـ) في معرض حديثه عن بناء المصادر يقول: "وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزّمن على مثال فعّال، وذلك: الصرّام والجزّار والحدّاد. [سيبويه، 12/4]

ومن المحدثين تناولها "إبراهيم أنيس" في جملته المشهورة: "لا تصدّقه فهو كذّاب؛ هل يعقل أن تنضخ العين بالنّفط في وسط الصّحراء في ثوان؟ [إبراهيم أنيس، 1980م، ص44] فإذا وصف شخص معيّن بأنّه (كذّاب) يختلف بوصفه عن (كاذب)، لأنّ كلمة (كذّاب) تزيد في دلالتها عن (كاذب) وتفيد المبالغة، واستمدّت هذه الدّلالة من الصّيغة المعيّنة التي جيء بها، فاستعمال كلمة (كذّاب) يمدّ السّامع بقدر من الدّلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوّر لو استعمل المتكلّم (كاذب)، [إبراهيم أنيس ص46-48] فكلّ زيادة في المبنى تدلّ على زيادة في المعنى، [رضي الدين الاسترابادي، 1395هـ، 67/1] ومن ثمة فالدّلالة الصَّرْفِيَّة جزءٌ لا يتجزّأ من دلالة الكلمة.

ج/ الدّلالة النّحويّة:

هي دلالة محصّلة من استخدام الألفاظ أو الصّور الكلاميّة في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التّحليلي أو التّركيبي، [فاضل مصطفى السّاقى، 1977م، ص209] وقد سمّاها الجرجاني (ت471هـ) بالوظائف النّحويّة أو المعاني النّحويّة، فالدّلالة النّحويّة أو التّركيبيّة، تتحصّل إذن عن طريق العلاقات النّحويّة بين الكلمات التي تتخذ كلّاً منها موقعاً معيّنًا في الجملة حسب قوانين اللّغة، إذ أنّ كلّ كلمة في التّركيب لا بدّ لها وظيفة نحويّة من خلال موقعها. [عبد القاهر الجرجاني، 1982م، ص314]

والمتمعّن لهذا التعريف يستشفّ إشارته الواضحة إلى عمق العلاقات النّحويّة بين الكلمات، ونظام ترتيب الكلمات في الجملة، وفقًا لقوانين اللّغة

طالبة دكتوراه لبنى حنين

وشرائط التّركيبِ وأثر ذلك في الوصول إلى المعنى النّحويّ، خصوصًا وأنّ المعنى العام للجمله لا يتأتّى من المعنى النّحويّ وحده، وإنّما هو ثمرةً ربط المعنى بعلم الدّلالة.

ج/ الدّلالة المعجميّة:

هذه الدّلالة تستمدّ من أصل استخدام اللفظ، وتعتبر مركزًا لدلالات الكلمة، فهي عبارة عن معنى يستقلّ به اللفظ في المعاجم اللّغويّة أو في أثناء التّخاطب، وهذا غير دلالاته الصّرفيّة، فلفظ (غفور) مثلاً يدلّ على شخصٍ متّصفٍ بالغفران، غير أنّ هذه الصّيغة الصّرفيّة تزيد معنى أزيد وهو الكثرة والمبالغة، [العبود جاسم محمد عبد، 2007م، ص: 115] أو هو المعنى الذي تسجّله المعاجم للمفردة اللّغويّة مراعى فيها حروفها بترتيبها وصيغتها، سواءً كانت تلك المفردة في صورة لفظٍ مستقلٍّ بمعنى كما تقول: النّطاق بوزن كتاب: كل ما يشدّ به المرء وسطه، أو كانت في صورة لفظٍ يختلف معناه، حسب ما نسمّيه سياق إسناده". [محمد حسن حسن، 2005م، ص: 170-171]

وما من شكّ أنّ دراسة المعنى المعجميّ تعدّ الخطوة الأولى للحديث عن الكلمة؛ باعتبار أنّ الدّلالات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة هي دلالاتٌ وظيفيّة، كلّ منها يؤدّي وظيفةً خاصّةً يساهم بها في بيان المعنى العام للكلمة ووضوح دلالاتها". [أحمد مختار عمر، 2003م، ص 162]

ه/ الدّلالة السياقية أو الاجتماعيّة:

تستمدّ هذه الدّلالة من السّياق والمقام تبعاً للملابسات المحيطة بالفعل الكلامي، فلمّا ترد الكلمة في جملة أو عبارة يسمّى هذا سياق لغوي، ولمّا تقال في الجملة أو العبارة في مقام خاص أو موقف اجتماعي معيّن، فهذا يسمّى السّياق الاجتماعي، ويسهم كلّ من السّياقين اللّغوي والاجتماعي في بيان دلالة الكلمة وتحديد معناها المقصود في ذلك السّياق، لأنّ الكلمة في حال انعزالها لا تدلّ إلّا

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

على دلالات خاصة، أو بمعنى آخر تدلّ على معقول أو متصوّر. [حلي خليل ص156]

وهكذا ينضاف إلى قائمة المستويات السابقة: الصّوتي والصّرفي والنّحوي والمعجمي؛ مستوى آخر هو سياق الحال، الذي يساهم في الوقوف على مقاصد المتكلّمين، ودلالة الكلمات في محيط ما قد تختلف عنه في محيط آخر.

ولعمري أنّ العلاقة – كما يبدو- بين المكوّن الصّرفي، والمكوّن الدلاليّ علاقة وطيدة متينة تؤسّس لمستويات لغويّة متلازمة صوتاً ونحوّاً ومعجماً وصرفاً ودلالةً؛ لأجلّ ذلك ظهرت توجّهات متعدّدة تهتمّ بدراسة المعنى، وشرح نظامه، فكان من هذا اهتمامات العلماء والباحثين بالصّرف والدلالة الصّرفية، حيث انبرى كثير من اللّغويين الأوائل إلى تناول موضوع الصّرف والمعاني التي يفيدها بالدّرس والتحليل أمثال سيبويه، وابن السّراج، وابن جنّي، وتبعهم في هذا غير واحد من اللّغويين. [ابن جنّي، 1954م، / ص: 4.]

وسأتناول في هذا البحث مواطن الدلالة الصّرفية عند أبي بكر بن السّراج (ت316هـ) المبتوثة في مؤلّفه "الأصول في النحو"، ويمكن أن نحصر هذه الدلالة في عدّة محاور، لعلّ أهمّها :

1- الصيغ والمباني الصّرفية:

الصيغ والمباني الصّرفية: هي قوالب وصور للألفاظ، يتفاعل داخلها مجموعة من العناصر الصّوتية والوظيفية، لتشكل في النهاية دلالةً معيّنة تطرد عليها جميع الألفاظ في ذلك الباب، ومن ثمّة فهو مفهوم عامٌ يندرج تحته العديد من المباحث الصّرفية، كالمشتقات وأبنية الأفعال وأبنية المصادر وأسماء الفعل وهلمّ جزاء..

طالبة دكتوراه لبنى حنين

أ/ دلالة أبنية الأفعال والأسماء والمصادر:

ذهب ابن السراج في باب: " ذكر التصريف " إلى أنّ هذا الحدّ إنّما سميّ تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنيةٍ مختلفةٍ، وخصّصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التّغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادةٌ وإبدالٌ وحذفٌ وتغييرٌ بالحركة والسّكون وإدغامٌ، وله حدّ يعرف به، فأما الزيادة فتكون على أربعة أضرب: زيادة لمعنى، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة فقط لا يراد بها شيء ممّا تقدّم ". [ابن السراج، 231/3]

وما فتىء ابن السراج في كتابه: "الأصول في النحو" يهتمّ بالصّرف والدّلالة الصّرفيّة. فتناول المعاني التي يفيدها بالدّرس، وتبعه غير واحدٍ من اللّغويين الذين جاؤوا بعده، ولقد تعدّدت الأبواب التي عرض فيها لدلالة أبنية الأفعال والمصادر والأسماء، باعتباره بابًا وثيق الصّلة بنظرية الدّلالة، ولأنّه يعالج المعنى وتغيّراته، إلّا أنّه لم يحدّد لها بابًا معيّنًا، بل وردت آراؤه مبثوثةً في ثنايا سفره، بيد أنّ هذا لا يمنع من الجزم بأنّ السّفر الثّالث حوى من القضايا الصّرفيّة ما يستحقّ العناية بالدّراسة والتّحليل.

ومن الأمثلة على الأبنية الصّرفية ما ساقه ابن السراج في باب: " ذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرهما" فأشار إلى بناء (أفعل وفعل وفاعل)، واتّضح من كلامه أنّها غير ملحقة بالرّباعي، إذ يذكر أنّ صيغة (فعل) " حقّه أن يكون للتّكثير، والمبالغة ، فإذا أدخلت عليه التّاء قلت: تفعلتُ... ويجيء: فعلته، وأفعلته بمعنى واحدٍ نحو: خبرته، وأخبرته، ووعزتُ، وأوعزتُ... أي جعلته فاعلاً ". [ابن السراج، 117-116/3]

أمّا عن صيغة (فاعل) " فأصله أن يكون لتساوي فاعلين في "فعل" وذلك نحو ضاربتُهُ، وكارمتهُ... وأما " تفاعلت " فلا يكون إلّا وأنت تريد فعل اثنين

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

فصاعداً، ولا يعمل في "مفعول" نحو: ترامينا، وقد يشركه "افتعلنا" فتريد بها معنى واحداً". [المصدر نفسه 119-120]

ولا يفوته في هذا المقام أن يصبن إلى التّدليل على أنّ زيادةَ الهمزة على صيغة (فعل) يحيل إلى التّعدية فيقول: "وحقّ هذه الألف إذا دخلت على: فعل، لا زيادة فيه، أن يجعل الفاعل مفعولاً، نحو: قام، وأقمته،.. وأقبرته، جعلت له قبراً، وسقيته فشرب وأسقيته، جعلت له سُقياً..". [ابن السراج، 87/2]

والمتمأمل للأبنية التي أوردها ابن السراج يلاحظ عرضه التقاء بعض الصيغ في دلالاتٍ مشتركة، ونقصد هنا صيغة (استفعل) هذه الصيغة المنبثقة عن وزن (أفعل) إلا أنّ كلّ واحدةٍ منهما اختصّت بدلالةٍ تختلف عن الأخرى باختلاف الحروفِ المضافة، فالهمزة الزائدة في (أعدّ) تعدّت بمعنى الفعل إلى الإعداد لشيء، أما (استعدّ) فصيرت معناه إلى أنّه صار مستعداً، وأفاد عند ابن السراج الطّلب (استأذن)، والاعتقاد (استصوبته) وتعطي معنى تفعلّ: استعظم. ومعنى التحوّل في قولنا: استنوق الجمل، [ابن السراج 128/3] كما حملت في دلالةٍ من دلالاتها معنى القوّة (استكبر)، إلا أنها أدّت في سياق آخر ما تؤدّيه صيغة (أفعل): أجاب واستجاب. [ابن السراج، 43/3]

ولعلّ من أمثلة الأبنية الصرفية أيضاً ما ساقه في باب: "إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل" فضرب مثلاً بصيغة (أجمع وأكتع) الذي يجيء للتأكيد وللإحاطة والعموم فقال: "تقول: جاءني القوم أجمعون، وجاءني القوم كلّهم،.. وإنّ المال لك أجمع أكتع.. وكذلك: مررت بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع". [ابن السراج، 21/2]

ووضّح أيضاً أنّ (مَسْبَعَة ومَأْسَدَة ومذأبة) ألفاظ على وزن (مَفْعَلَة) بالفتح والهاء لازمة، ينحصر معناها الصرّفي في كثرة الشيء في المكان، وليس في كلّ شيءٍ [ابن السراج، 148/3]

طالبة دكتوراه لبنى حنين

ومن دلالات الأبنية التي عرض لها ابن السراج دلالة صيغة اسم الفعل، إذ على الرغم من عدم توظيفه للمصطلح، إلا أننا نجدده يصفه تحت عنوانٍ طويلٍ : " ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر" بيد أنه عرفه في بابٍ عنوانه: " الأسماء المفردة التي سبى بها الفعل " فيستطرد قائلاً: " صه ومه ورؤيد وإيه، وما جاء على فعال، نحو: حذارٍ، ونزالٍ وشتانٍ، فمعنى صه: اسكت، ومعنى مه: اكفّف، فهذان حرفان مبنيان على السكون سبى الفعل بهما، فأما رؤيد: فمعناه: المهلة ". [ابن السراج 130/2]

ولم يفت ابن السراج تناول أبنية الأسماء وأقسامها بالدراسة والتّحصيل فذكر أنّها تنقسم إلى قسمين: اسمٌ لا زيادةً فيه، واسمٌ فيه زيادةً، والأسماء التي لا زيادةً فيها تنقسم إلى ثلاثة أقسامٍ: ثلاثيٍ ورباعيٍ وخماسيٍ؛ فالثلاثي ينقسم على عشرة أبنيةٍ، والرّباعي على خمسة أبنيةٍ، والخماسي أيضًا خمسة أبنيةٍ. أمّا الأسماء ذوات الزيادة فعلى ضربين: أحدهما الزيادة فيه تكرير حرف من الأصل وهو الأقل فتؤخّره، والآخر زيادةً ليست منه وهي من الحروف الزوائد، وقد جعل ابن السراج حروف الزيادة التي يبني عليها الاسم سبعة وهي: الهمزة والألف والياء والتّون والتّاء والميم والواو، بينما عدّها (ت180هـ) عشرة، فأضاف الهاء والسّين واللام .

ومما هو جدير بالذكر أنّ الأبنية الصّرفيّة قد ترد عليها أسماء جامدة، كما ترد عليها أسماء مشتقّة، أطلق عليها الصّرفيون : "اسم الصّفات" إذ يرد على بناء معيّن أسماء وصفات، وقد يرد على بناء آخر أسماء دون صفات أو العكس، يقول ابن السراج: " اعلم أنّ من الأبنية في الثلاثية وغيرها منها ما يكون في الأسماء والصفّات، ومنها ما يكون في الأسماء دون الصفّات، ومنها ما يكون في الصفّات دون الأسماء " وهنا أدرج جملةً من أبنية المجرد بمختلف أنماطه: الثلاثي والرّباعي والخماسي، ضاربًا الأمثلة التي وردت عليها، والمستقاة من الواقع اللّغوي، رابطًا

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

إياها بدلالتها، فساق بناء الاسم الثلاثي نظير (فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ) و الرِّبَاعِيَّ نحو (فَعَّلَ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلَ..) والخماسيَّ مثل (فَعَّلَ، وَفَعَّلِلَ، وَفَعَّلِلِلَ..) يقول: " فَعَلَ: صَفْرٌ، وَالصِّفَّةُ صَعْبٌ.. فِعْلِلٌ: البنيةُ اسما: زَبْرَجٌ، وَالصِّفَّةُ: عِنْفِصٌ القليلةُ اللَّحْمِ، وَيُقَالُ أَيضاً: هِيَ الدَّاعِرَةُ.. وَحِرْمِلٌ، وَهِيَ الحَمَقَاءُ.. فُعْلِلٌ: قال سيبويه: يكون في الاسم والصِّفَّةُ، وذلك نحو: فُدْعَمِلِ، وَخُبْعَيْنِ، قال: والاسم نحو: فُدْعَمِلَةٍ. قال: الخُبْعَيْنُ كُلُّ شَيْءٍ قَارَّ البَدَنِ رِيانِ المَفَاصِلِ..". [ابن السراج 181/3-186]

وتناول ابن السراج عديدَ أبنيةٍ باتت من الأبنية غير المستعملة لصعوبة نطقها، ولجنوح لغة اليوم إلى الليونة بدل الصعوبة، وهو الأمر الذي يؤكد قضية تطوّر الأبنية الصرفية. ومن هذه الأبنية الصرفية ما ينفرد بمعانٍ خاصةٍ في لفظها نتيجة تكرار بعض حروف الكلمة، ومن هذا على سبيل المثال لا الحصر، بناء (افْعَوَعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَنَّعَلَ) حيث يربط ابن السراج دلالة (افْعَوَعَلَ) بالمبالغة والتوكيد، ودلالة (افْعَوَّلَ) بقوة المعنى، ودلالة (افْعَنَّعَلَ) بالمطاوعة، فيقول عن البنية الأولى: " كأنهم يريدون به المبالغة والتوكيد، وذلك: خَشْنٌ، وَاخْشَوْشَنَ وَاغْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ.. افْعَوَّلَ: نحو: اجْلُوذَ وَاغْلُوَطَ كذا قال سيبويه: وقالوا: الاعلواط: ركوبُ العنقِ والتَّقَحُّمُ على الشَّيءِ.. افْعَنَّعَلَ نحو: اسْحَنَكَكَ، ومعناه اسودَّ، فهو بمنزلة: اذلولي إذا أريد به الإلحاق باخرنجَمَ، واقْعَنَسَسَ مثله . [ابن السراج 192/3]

هذا وكشف ابن السراج عن بناء دلالة المصدر، هذا الباب الذي حفل به أيما احتفال فعرفه بقوله: " المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، الأفعال مشتقة منهنّ وهو المفعول لسائر المخلوقين، وإذا قلت: ضربتُ فإنما معناه أحدثت ضربياً وفعلتُ ضربياً، فهو المفعول الصحيح، ألا ترى أنّ القائل يقول: " منْ ضَرَبَ هذا الضَّرْبَ الشَّدِيدَ ؟ فتقول: أنا فعلتُهُ ". [ابن السراج، 159/1]

طالبة دكتوراه لبنى حنين

وإذا كان جمهور النحويين كالأخفش، [أبو محمد الصيمري، 1402هـ، 890/2] والفرّاء، [الفرّاء، 1403هـ، 173/3] أجازوا مجيء المصدر على وزن مفعول فقالوا: " ومما جاء منهم قولهم: " خذْ ميسورةً ودعْ معسورةً " أي : خذِ اليُسْرَ منه ودعِ العُسْرَ " [الصميري، 890/2] أو إلى زمن يسره وعسره كما يقال: مقدم الحاج وحقوق النّجم". [ابن يعيش، 52/6]

فدونك ابن السّراج في هذا المقام ينهج نهج سيبويه (ت 180هـ) فيعدّها غير مصادر فيقول: " مذهب سيبويه أنّ المصدر لا يأتي على وزن (مفعول) البتّة، ويتأوّل في قولهم : دعه إلى ميسورة، وإلى معسوره، أنّه إنّما جاء على الصّفة، كأنّه قال: " دعه إلى أمرٍ يوسر فيه، وإلى أمرٍ يُعسر فيه، وغيره يكون عنده على (مفعول) ويحتجّ بقولهم: يراد به العقل، ولا أحسب الصّحيح إلّا مذهب سيبويه، وقد تأوّل سيبويه للمعقول فقال: كأنّه عقل له شيء، أي حُبس له لبّه وشدّد، قال: ويستغنى بهذا (المفعل) الذي يكون مصدرًا". [ابن السراج، 149/3-150]

ولعمري أنّنا نجده يشرح بالوصفِ والمثالِ والتّعليلِ القائمِ على التّشابهِ الدّلاليّ بين الألفاظ، فيقول في باب " ذكر المصادر التي تضارع الأسماء " : " وذلك قولهم: رجعتنه رجعى، وبشرته بشرى،..وأفتيته فتيا، وأعداه عدوى، والبقيا، أمّا الحذيا، فالعطية، والسّقيا ما سقيت، والدّعوى ما ادّعيت وقال بعضهم: اللّهم: أشركنا في دعوى المسلمين وقالوا الكبرياء. الفعل رميًا وحجّيزي، وحثيئي، وقالوا الهجّيزي وهو كثرة القول بالشيء والكلام به". [ابن السراج، 109/3]

ولا يسعنا بعد كلام ابن السّراج هذا إلّا التّأكيد على أنّه يربط الدّلالة بالبناء ربطاً وثيقاً، ولا يكتفي برصد الظّاهرة فحسب، وهو بهذا يكون ممّن بنى الحجر الأساس للدّلالة الصّرفيّة، وعوّل عليها في مؤلّفه، ومهدّ لمن جاء بعده سبيل التّوسّع والتّعمّق.

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

-المشتقات :

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، فهي تستخدم الأصل اللغوي الواحد، ثم تبني عليه مجموعة من الألفاظ والمشتقات [ابن السراج، 207/3] الأخرى التي من شأنها أن تحمل المعاني المختلفة ذات الصلة الوثيقة بالمعنى الأصلي للجذر المشتق منها، وتحدث صوراً الاشتقاق تلك من خلال عددٍ من العمليات الإلصاقية بالسوابق واللواحق، وبعض الإقحامات الداخلية ضمن بنية الجذر نفسه، مما يؤدي إلى خلق عنصرٍ صرفيٍّ جديدٍ يطلق عليه اسم المشتق. [أحمد عمر مختار، 152]

وقد أولى ابن السراج هذا الباب عنايةً كبرى فتناول كل المشتقات بدءاً من اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، مروراً بالصيغة المشبهة باسم الفاعل، وأسماء الزمان والمكان، واسم التفضيل، واسم الآلة، مبيّناً أصلها واشتقاقها والصيغ التي ترد عليها، ثم بيان مدلولات تلك الصيغ، فهذا الباب ذو علاقة وثيقة بنظرية الدلالة ذلك أنه يعالج ما ينتج من تحولات في المعنى، وما يطرأ عليه من تغييرات.

ولا يفوتنا أن نشير في هذا الشأن إلى أنّ ابن السراج نبّه إلى أهمية الاشتقاق، ومنفعته الكبيرة الجليلة فقال: "إنّ المنفعة عظيمة فيه لأنّ من تعاطى علمه سهل عليه حفظ كثير من اللغة لأنّ أكثر الكلام بعضه من بعض، فإذا مرّت ألفاظ منتشرة بأبنية مختلفة جمعها وجعل ذاك رباطاً لها فلم تعجزه وحفظ الكثير بالقليل". [أبو بكر محمد بن السري السراج، ص30]

والمستفاد من هذا الكلام هو أنّ أكثر كلام العرب مشتق، وعليه فالعلم بالاشتقاق هو علم بأكثر كلام العرب، لذلك فابن السراج كان واعياً- كغيره من علماء اللغة- أنّ الاشتقاق من البواعث المهمة في تكوين اللغة ونموها وتطورها؛ ذلك أنّه يقوم بدور هام في التعبير عن كلّ المستجدات العلمية والفكرية من خلال

طالبة دكتوراه لبنى حنين

توليدته لألفاظ جديدة، لأجل هذا بدا اهتمام ابن السراج بدلالة المشتقات واضعاً جلياً في ثنايا متن كتابه، فتناولها بالدراسة والتحليل، بل إنه لم يدخر جهداً في إناطة اللثام عن دلالاتها المتنوعة.

وإذا اختلف العلماء في تحديد دلالة اسم الفاعل بين من رأى أنه يدلّ على الحدوث، ومن رأى دلالته على الثبوت، فاسم الفاعل عند الجرجاني (816هـ) كالفعل في الحركات والسكنات، وهو يدلّ على معنى الحدوث والتجدد، ولا يدلّ على معنى الثبوت؛ لأنّ معنى الثبوت يختصّ بصيغة الصفة المشبهة، واسم التفضيل، فهما يدلّان على معنى الثبوت في وقوع الحدث، في حين أنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدوث فقط. [علي بن محمد الجرجاني، ص26]

وابن السراج قرن دلالة اسم الفاعل بالزمن فصحّ بدلالته على الماضي والحال والاستقبال حيث نجده ينصّ على هذا بقوله: "تقول هذا ضارب زيداً، إذا أردت " بضارب" ما أنت فيه، أو المستقبل كمعنى المضارع له. فإذا قلت هذا ضارب زيد، تريد به معنى الماضي فهو بمعنى: غلام زيد، وتقول: هذا ضارب زيد أمس، وهما ضاربا زيد، وهم ضاربو زيد، وهنّ ضاربات أخيك، كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي". [ابن السراج، 1/125]

ولم يفته أن يعرض لما تحمله صيغ المبالغة من دلالة، مشيراً إلى أنّ أبنيتها لها دلالات اسم الفاعل نفسها، ولكنها تزيد عنها في دلالة المبالغة والكثرة في الفعل، بل إنّنا في هذا المقام ألفينا السيوطي (911هـ) يعدّ بنية "فعال" لمن صار له كالصناعة، [السيوطي، 1983م، 3/59] والمعنى أنّك لو قلت: رجلٌ ضاربٌ أو قتالٌ، فقد قصدتُ كثرة وقوع الفعل منه، ولذا حمل عليه، مثل: "خيّاطٌ ونجارٌ" وقد أوضح ذلك ابن السراج بقوله: "ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد قتال، أو: جراح، لم تقل هذا لمن فعل فعلةً واحدةً، كما أنّك لا تقول: قتلت إلا وأنت تريد جماعة، فمن ذلك قوله تعالى: "وغلقت الأبواب" [يوسف 23] ولو كان باباً واحداً

الدَّالَّةُ الصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

لم يجرَ فيه إلا أن يكون مرّةً بعد مرّة، ومن كلام العرب: أمّا العسلُ فأنت شرّاب، ومثل ذلك "فعول" لأنك ما تريد "بفعّال" من المبالغة". [ابن السراج، 123/1-124]

كما يضيف: "فَعَالٌ يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُن مَوَازِيئَهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الرِّبَاعِيِّ وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيِّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ "اسْمِ الْفَاعِلِ" مِيمًا فَلِأَصْلِ فِي هَذَا "مُقَطَّعٌ" وَأَلْحَقَ بِهِ قِطَاعٌ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ زَيْدَ قَتَالَ، أَوْ جَرَّاحَ لَمْ تَقُلْ هَذَا لِمَنْ فَعَلَهُ فَعَلَةً وَاحِدَةً كَمَا أَنَّكَ لَا تَقُولُ: قَتَلْتَ إِلَّا وَأَنْتَ تَرِيدُ جَمَاعَةً". [ابن السراج، 123/1]

فكلامه يشمل اعتبار صيغ المبالغة تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل، إذ موقعها الدلالي من موقع اسم الفاعل، ومعنى المبالغة مستفاد من التضعيف في عين الفعل .

ولا يختلف مذهب أبي عليّ الفارسيّ، وأبي عليّ الشلوبيني، وغيرهم كالمراديّ، [المرادي، 1397هـ، 3/43-44] وابن هشام، [ابن هشام، ص397] وابن النّاطم، [المكودي ص444] عن مذهب ابن السّراج في دلالة الصّفة المشبّهة على الحال فقط كونها صفة، فهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا المستقبل الذي لم يقع، [المكودي ص444] وإنّما تكون للزّمن الماضي المتّصل بالزّمن الدّائم الحاضر، [خالد الأزهري 2/82] وهو المراد بقولهم: إنّها تفيد الحال فقط، قال أبو عليّ الشّلوبيني (ت645هـ): "الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه أنّها لا توجد إلّا حالاً نحو: مررت برجل حسن وجهه أو الوجه، معناه: هذه حالة لا تزيد مضياً ولا استقبالا"، [أبو عليّ الشلوبيني، 1981م، ص256] وفي المقابل يصرّح ابن السّراج بقوله: "اعلم أنّ "حسنا" وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى، ولما مضى، ولا لما يأتي، فلا تريد به إلّا الحال لأنّه صفة، وحقّ الصّفة صحبة الموصوف". [ابن السراج، 133/1]

طالبة دكتوراه لبنى حنين

فهو يريد أن الصِّفَةَ المشبهة تكون للحالِ فقط، ذلك أنّ الأصلَ في باب الوصف أن يكون للحال الدائم؛ لأنّها لم توضع لإفادة معنى الحدوث، وإنّما وضعتُ لنسبة الحدثِ إلى الموصوف به على جهة الثبوتِ". [توضيح المقاصد، 44/3]

وفي بعض المواضع من كتاب "الأصول" نجد ابن السّراج يوجّه ظاهرةً متعلّقةً باسم المفعول توجيهاً معتمداً على الأصل الوضعي لهذه الصّيغة، وفي ذلك قوله في مجيء المصدر بمعنى المفعول: "ما لفظه لفظ المصدر فجاء على معنى: مفعول وفاعل وذلك قولك: لبّن حلبٌ إنّما تريد: محلوب، وكقولهم: الخلق إنّما يريد به المخلوق والدّرهم ضَرَبَ الأمير: أي: مضروب". [ابن السراج، 111/3]

والمتدبر لهذا الكلام يستشفّ أنّه يتضمّن إشارةً واضحةً إلى ظاهرةٍ صرفيةٍ ليست غريبةً عن الدرسِ الصّرفيِّ، وهي تناوب الصّيغِ الصّرفيةِ، فالمصدر الصّريح مثلاً يأتي بمعنى اسم المفعول، حيث أن الدلالةً مرتبطةً باسم المفعول، واللفظ لفظ المصدر الصّريح، ولعلّ هذا هو ما نحا إليه سيبويه في قوله: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبّن حلبٌ، إنّما تريد محلوب وكقولهم: الخلق إنّما يريدون المخلوق، ويقولون للدّرهم: ضرب الأمير، إنّما يريدون مضروب الأمير". [سيبويه، 43/3]

وإذا فابن السّراج ارتأى أن يجعل هذه الصّيغة دالةً على اسم المفعول، ويلحق ألفاظاً باسم المفعول على أنّها ظاهرةٌ صرفيةٌ متميّزةٌ ناتجةٌ عن طبيعة العلاقة التبادلية بين الصّيغِ الصّرفيةِ المختلفةِ، فيأتي اسم المفعول بلفظ المصدر، وهو في دلالته يدلّ على اسم المفعول، فما ذلك إلّا نتيجة للمعنى السّياعي للكلام، إذ لو كان الأمر محتكماً إلى الصّيغة لكان ذلك مصدرًا". [الاسترابادي، 90/3]

الدَّلالةُ الصَّرْفِيَّةُ في كتاب: "الأصول في النّحو" لأبي بكر بن السّراج (316هـ)

ب/ دلالة الأدوات:

يعد مبحث الأدوات من المباحث الواسعة الشائكة التي تضمّ العديد من الأدوات أسماءً كانت أم حروفًا، والتطرق إليه ذو صلةٍ وطيدةٍ بمباحث النّحو والصّرف، على أنّ هذه الأدوات تحمل من الدلالات ما لا يمكن تحديده بمنأى عن باقي الكلمات، وقد نبّه علماء المعاجم العرب على أهميّة هذه الحروف والأدوات فأفردوا لها أبوابًا في مصنّفاتهم، وفصلوا فيها القول، بل إنهم خصّصوا لها كتبًا تشرح معاني هذه الحروف التي اصطالحوا عليها بحروف المعاني.

ولعلّ اختيار تناول دلالة الأدوات ضمن هذه الدّراسة رهين بما تؤدّيه من دورٍ مهمّ في توجيه المعنى وتحديدّه، هذا المعنى الذي جعل النّحاة والصّرفيين يختلفون في كثيرٍ من الأحكام الفقهيّة، بناءً على اختلافهم في فهم حروف المعاني ومدلولاتها خاصّة، يقول السيوطي (911هـ): "اعلم أنّ معرفة ذلك- أي حروف المعاني- من المهمّات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها". [السيوطي، 1978م، 190/1]

ولا بأس من التّطرّق في هذا المقام إلى أنّ اللّغويين القدماء، ومنهم ابن السّراج، قد أشاروا إلى ما يعرف اليوم بالمورفيم -أصغر وحدةٍ صرفيّةٍ تحمل معنى- [حاتم الصالح، 1989م، ص58] قبل ظهور علم اللّغة الحديث، وكانوا يطلقون عليه مصطلح "الكلمة"، والنّاظر في كتبهم يجد هذه الحقيقة على الرّغم من أنّ دراستهم تلك كان الغرض منها إثبات أنّ الكلام العربيّ لا يخرج عن الاسم والفعل والحرف. [يوسف خالد عثمان، 2011م، ص32]

على أنّ الذي يعنينا من هذا كلّّه، تفصيل ابن السّراج وغيره من اللّغويين القدامى للكلمة، ومفهوم المورفيم في اصطلاح الدّرس اللّغويّ الحديث، باعتبار أنّ حروف المعنى من وجهة نظر المحدثين تشكّل مورفيمات وتقسّم حسب طبيعة وجودها إلى قسمين: حروف متّصلةٌ بغيرها، تُعرف بالسّوابق واللّواحق والأحشاء،

طالبة دكتوراه لبنى حنين

وحروفٌ مستقلةٌ منفصلةٌ عن غيرها، ولا بأس من الإشارة إلى أنّ هذه الحروف - حروف المعاني- قد ترد في الاستعمال لأكثر من معنى، فبعضها يستعمل في عشر معاني، [ابن هشام، ص174] وبعضها يستعمل في أكثر من ذلك، وبعضها في أقلّ. [السيكي، 558/1]

وابن السّراج يعرض لهذه الحروف التي تمثّل مورفيّات في ثنايا متنه، بل إنّه ممّن حاز قدم السّبق بأن أفرد لها باباً تحت مسعى "باب مواقع الحروف" فذكر أنّ موقع الحرف ؛ الذي يمثّل مورفيّاً؛ من الكلمة ثمانية مواضع "إمّا أن يدخل على الاسم وحده مثل الرّجل، أو الفعل وحده مثل سوف، أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعلٍ أو فعلاً باسمٍ أو على كلامٍ تامّ، أو ليربط جملةً بجملةٍ أو يكون زائداً"، [ابن السراج، 42/1] ويتابع بقوله أنّ الحرف "أدوات تغير ولا تتغير، فالتغيير الواقع فيها على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما، فيلحقهما من التّصاريّف ما يزيل الاسم والفعل" [ابن السراج، 43/1]

نستنتجُ إذاً من خلال هذا الطّرح، باع ابن السّراج الطّويل في عرضه لهذا التّقسيم الذي يشكّل اللّبنة الأساسيّة التي قامت عليها الدّراسات الحديثة، بل وفي قدرته على بيان وظائف هذه الحروف في النّظام الصّرفيّ، وتمكّنه من إدراك أسرار هذه الزيادة جاعلاً منها مورفيّات متفاعلة مع الكلمة لينتج عنها دلالةً غير تلك التي تحملها الكلمة الأصل.

وسنحاول في هذا الصّدّد تتبّع بعضها، واستقراء علاقتها بالدّلالة الصّرفيّة حسب ما تقتضيه الدّراسة، فعن الحروف المتّصلة بغيرها نجدها تقسّم إلى :

أ- السّوابق: اتّفق اللّغويون على تعريفها بالعناصر التي تضاف إلى أوّل الكلمات، [أشواق محمد النجار، 2005م، ص68] كحروف المضارعة، و(ال) للتّعريف، والهمزة والميم والسّين، وسوف وقد... وكثيره هي حروف المعاني التي أشار إليها ابن

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

السراج كسوابق لحقت الكلمة من قبيل: (ال) التي يبين بأنّها تمدّ الاسم النكرة، الذي تسبقه معنى التعريف فيقرّر هذا بقوله: "أما دخوله [يقصد الحرف السابق] على الاسم وحده، فنحو لام التعريف إذا قلت: الرجل. والغلام فاللام أحدثت معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين" [ابن السراج، 42/1]

كما أوضح دلالة (السين وسوف) كسابقتين تختصّان بالدخول على الفعل فالسابقة الأولى تخلصه للاستقبال، وتنزل منه منزلة الجزء، أما الثانية فهي أوسع زماناً وفي هذا يقول: "أما دخوله على الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر". [ابن السراج، 87/2]

والمتمعن لتفصيل ابن السراج في تناوله لهذه الحروف يعي تماماً أنّه يدرك القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يعيها الدرس اللغوي الحديث، كيف لا وها هو ذا يؤكّد أنّ حروف المضارعة حروف زوائد تلحق الأفعال، وتمكّنها من إفادة الحال والاستقبال، يقول: " والأفعال التي يسمّونها التحويون "المضارعة": هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو: أكل وتأكّل، ويأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل". [ابن السراج، 39/1]

على أنّ هذه الأفعال وإن تساوت في دلالتها على الحال والاستقبال، إلّا أنّها تحمل دلالة معنوية تميّزها عن غيرها كونها تدلّ على الفاعلين، بل إنّ كلّ حرفٍ يختلف عن غيره ذلك أنّ الهمزة تدلّ أنّ الفاعل متكلم مفرد، أمّا النون فتدلّ على جمع المتكلمين، في حين تختصّ الياء بالفاعل الغائب، والتاء فاعلها مخاطب حاضر.

وكشف ابن السراج في هذا المضمار أيضاً عن دور التاء والياء والنون الهامّ في توجيه الصيغة وتحديد معناها فعدّد الأبنية التي تلحقها كسابقة من قبيل:

طالبة دكتوراه لبنى حنين

تَفَعَّلٌ، وَتَفَعَّلٌ، وَتَفَعَّلَةٌ..وبين دلالة ما أحدثه تغيير كلٍّ من الحركات والزوائد يقول:
" تَفَعَّلٌ: تَحْلِيءٌ، اسم القشرة التي يقشرها الدَّبَّاعُ ممَّا يلي اللَّحْمَ. تَفَعَّلَةٌ: تَدْوِرَةٌ،
وقالوا: تَدْوِرَةٌ فَجَوْهُ بَيْنَ الرَّمْلِ، ولا يَعْرِفُ بغيرِ الهاءِ. تَفَعَّلُوا: تَعَضُّوْضٌ، ولا يَعْرِفُ
وصفًا، تَفَعَّلُوا: تُوْتُورٌ اسمٌ، حديدَةٌ يُوسَمُ بها في أَحْفافِ الإِبِلِ، تَفَعَّلَةٌ: صِفَةٌ
تَحْلِبَةٌ وهي الغزيرةُ التي تَحْلُبُ ولمْ تَلُدْ. تَفَعَّلَةٌ: تَحْلِبَةٌ، لغةٌ أخرى. تَفَعَّلٌ: التَّهَبُّطُ،
اسمٌ بِلْدَةٍ. تَفَعَّلٌ: تَبَشَّرٌ.. وهو اسمٌ طائرٍ. تَفَعَّلٌ: التَّنَوُّطُ، اسمٌ طائرٍ.. " [ابن
السراج، 3/207]

بناء على ما تقدّم يتضح دور السّوابق الكبير في إضافة معاني جديدة
للكلمة ما كانت لتأتي لولا وجودها .

ب/ اللّواحق: وهي الحروف التي تلحق آخر الكلمة، فاللغة العربية تمتاز باستخدام
طائفة غير قليلة من اللّواحق بدلالاتٍ متعدّدة، فمنها ما تلحق الأسماء، ومنها ما
تلحق الأفعال، ومنها ما تلحق الأسماء والأفعال معًا، ولعلّ من أشهر اللّواحق:
الضّمائر المتّصلة، والواو والنّون، والألف والنّون، والألف والتّاء.. [أشواق محمد
النجار، ص78]

ولقد تعدّدت الأمثلة التي يضرّ بها ابن السّراج لهذه المورفيمات - حدّ
الثّراء- كالألف والنّون للدّلالة على التّثنية، والواو والنّون للدّلالة على جمع المذكّر
السّالم، و الألف والتّاء والتّاء المربوطة، والألف المقصورة والممدودة للتّأنيث،
والتّنوين للدّلالة على التّنكير.. وغيرها كثير، إذ ألفيناه في عرضه للضّمائر المتّصلة
كأوسع اللّواحق مجالًا، فمثلاً لاصقة كاف الخطاب تحدّد الشّخص، والعدد،
والنّوع، [تمام حسان، 1973م، ص159] والإبانة عن معنى النّوع، والشّخص،
والعدد، يكون عن طريق ما يضاف إلى الكاف في نحو كِتَابُكَ، وكِتَابُكِ وكِتَابُكُما
وكِتَابُكُم، وكِتَابُكُنَّ، فالتصاقها بالاسم أو الفعل يودّي المعنى نفسه من جهة
التّعيين، بل وما يضاف إلى التّاء المتحرّكة، والياء سواء ياء المتكلم أم ياء المخاطبة،

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

وألف الاثنين، وواو الجماعة ونون النسوة، ولقد عني ابن السراج إلى جانب ما تقدم بترتيب هذه الضمائر بحسب منزلة المعنى وقوة العلاقة المعنوية التي تربطها بالفعل فيقول: "إذا جئت بالمتصل [يقصد الضمير المتصل بالفعل] أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب"، [ابن السراج، 120/2] ففي مثال: " أعطيتكها " نجد أنّ التاء هي الفاعل تقدمت على الكاف والهاء بالنظر إلى أهميتها المعنوية كون حاجة الفعل إلى الفاعل أشد من حاجته للمفعول، ولأنّ الفعل يدلّ على الفاعل أكثر من دلالته على المفعول، لأجل هذا كلفه عدّ عبد القادر الفاسي هذا النوع من اللواحق مظهرًا من مظاهر الانسجام التطابقي، والتوافق الشكلي في السياق". [عبد القادر الفاسي الفهري، 144/2]

ولم يفت ابن السراج إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه آنفًا تناول لاصقة الياء، هذه اللاصقة التي تلازم الأسماء دون الأفعال، للدلالة على النسبة، وهي ياء مشددة، [سيبويه 334/3] وعللوا مجيئها مشددةً لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم، [المبرد، 133/3] وإضافةً إلى معنى النسبة الذي تؤدّيه هذه اللاصقة فهناك معانٍ أخرى تستفاد من لصقها بالأسماء أهمها التفريق بين الجنس الواحد؛ إذ تميز الواحد من جنسه نحو قولك في حمدة: حمدي، وفي سلمة: سلميّ، وفي سفرجلة: سفرجلي وكلّ اسم فيه هاء التانيث فعلى هذا يجري " [ابن السراج، 81/3] فهذه الهاء تشبه هاء التانيث في فصلها بين المفرد وجنسه.

ولم يتوان ابن السراج عن التذكير بدلالة لاحقي نون التأكيد الثقيلة والخفيفة، كلاحقة خاصة بالأفعال دون الأسماء، وبالفعل المضارع دون غيره؛ لأنّها مشبهة بالتونين، فخصّوها به، لكونه الأصل في الإعراب، وليس للماضي أصل فيه، ودخلت في الأمر إجراء له مجراه، [ابن الحاجب، 2989م، 558/2] ويراد بهما: التأكيد على أنّ دخولهما على الأفعال المستقبلية يحدث فيهما تأثيرين: تأثير في

طالبة دكتوراه لبنى حنين

اللفظ، وتأثير في المعنى، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما، [ابن يعيش 37/9] والتوكيد بالثقلية أشدّ من التوكيد بالخفيفة؛ لأنّ تكرار النون بمنزلة تكرار التأكيد. [ابن السراج، 199/2]

أما عن لاصقة تاء التأنيث التي سمّاها بعض النحاة هاء التأنيث، وأكثر اللواصق استعمالاً للتفريق بين المذكر والمؤنث، فبعد أن يقرّر بأنّ علامة التأنيث على لفظين: أحد اللفظين التاء، تبدل منها في الوقف هاء؛ والآخر الألف، ينحو إلى أنّها تخرج إلى معانٍ دلاليةٍ أخرى، من قبيل التفريق بين الجنس الواحد، وفي هذا يقول في باب " المذكر والمؤنث ": " دخولها فرقاً بين الجنس الواحد منه نحو قولك: تَمْرٌ وتَمْرَةٌ، وِبُسْرٌ وِبُسْرَةٌ، وشعيرٌ وشعيرةٌ، وبقرٌ وبقرةٌ، فحقّ هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والدّكير " [ابن السراج، 409-408/2] فتَمْرٌ جمع للجنس، وتَمْرَةٌ مفرد، جُمع جنسه بإضافة لاحقة التاء إليها .

وما فتئ في الباب نفسه يوضّح كيف أنّ هذا الحرف قد يرد ليؤدّي غرضاً معنويّاً، رغم أنّ الكلمة بغنى عن وجوده لولا أنّها تضمّ معنى معيّناً. هذا ودلّت لاحقة الهاء على النّوعت لغير فرق بين المذكر والمؤنث فيه، وهو نعت للمذكر للمبالغة في صفة المدح والذّم من قبيل : علامة، ونسابة، وراوية، [ابن السراج، 408/2] فيقال رجل راوية للشّعر، وبعير راوية، وبغل راوية، أي يكثر الاستقاء عليه، وقالوا في الدّم: رجل لِحانة وهلباجة، أي الثّقل من النّاس الأحمق. [ابن السراج، 407/2]

والحاصل من هذا كلّهُ أنّ اللّواحق التّصريفية في العربيّة تؤدّي معاني دلالية متنوّعة؛ تناولها ابن السّراج بشكليّ متفاوتٍ بين ما يحدثه دخولها في بنية الكلمة من تأثيرٍ لفظيٍّ، وآخر معنويٍّ يتعلّق بالمعنى.

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

ج/ الأحشاء:

هي الحروف التي تضاف في وسط كلمة من الكلمات ما يغير من معناها، ومثيل ذلك ما يلحق بنية المشتقات العربية في الأفعال والأسماء، نحو الألف التي تعبر عن صيغة الفاعل في العربية مثل: كتب، كاتب، والياء التي تشير إلى صيغة (فعل) كما في: علم، عليم. [سامي عيد حنا وآخرون، ص64]

ولقد أكد ابن السراج في مصنفه "الموجز في النحو" أنّ الزيادة على ثلاثة أضرب: زيادة لمعنى، وزيادة لإلحاق بناءً ببناءً، وزيادة بناءً فقط، فأما ما زيد لمعنى فنحو أَلَف (فاعل)، إذا قلت (ضارب وعالم)، ونحو حروف المضارعة في الفعل، وأما زيادة الإلحاق فنحو الواو في (كوثر) ألحق ببناء (جعفر). وأما ما زيد للبناء فقط فنحو أَلَف (رسالة) و واو (عجوز) وياء (صحيفة)". [أبو بكر محمد بن السراج، ص144]

وما من شك أنّ الذي يعيننا من هذا الكلام الدلالة المعنوية التي تطال وسط الكلمة فالحاق زائدة الياء الفيلسُ ودُرْهَمٌ ودِينَارٌ، [ابن السراج، 3/36] بقولنا : فُلَيْسٌ ودُرَيْهَمٌ ودُنَيْيْرٌ، منحت الاسم دلالة جديدة هي التّحقير، كما أعملت الوحدات الصرفية وسط صيغتي المجرّد الثلاثي والرّباعي (فَعَلَ وفَعَّلَ) فروقًا دلاليةً واضحةً نحو: شرك وشارك، رسل وراسل، نقش وناقش، فلاحقة الألف دلّت على المشاركة أو بتعبير ابن السراج دلّت على تساوي فاعلين، [ابن السراج، 3/119] وحولت الألف معنى: (درهم) من الأفراد إلى الجمع (دراهم).

وبلغت عناية ابن السراج بالجانب الدلالي للوحدات الصرفية إلى حدّ الاهتمام بأثر التّضعيف في إبراز المعنى، فنصّ على أنّ تّضعيف العين في صيغة (فعل) من قبيل: علّم وسلّم وكثّر، حقّه قطعًا أن يكون للتكثير والمبالغة. [ابن

السراج، 3/116]

طالبة دكتوراه لبنى حنين

وكما تُستفاد فائدة التّكثيرِ والمبالغةِ من تضعيفِ الفعل، فإنّ الصّيرورة كذلك دلالة تجنى من تضعيفِ الفعل ليحمله معنى الانتقال والتّحول، وليفرّعه في معانٍ تتنوّع بتنوّع السّياق: صَبَحَ أي دخل في الصّباح أو صار مصبِحًا. [ابن السراج، 117/3]

ولا شكّ أنّنا لاحظنا كيف أنّ بعضَ أحرفِ المعاني قد تأتي صدورًا وحشواً وطرفًا، على أنّها تؤدّي في كلّ موضعٍ معنى مغايرًا عن الآخر، نحو حرفِ التّون التي تؤدّي معنى خاصًا هو المضارعة في الإسناد إلى المتكلّمين إذا تصدّرت الأسماء من نحو: نريد، نوذّ، نقول، نبعثر، أو المطاوعة في الأفعال والأسماء، فيسوق هذا الحرف في معرض حديثه عن " ما فيه زائد من بنات الثلاثة " ليردّف قائلاً: " انفعل هذا البناء يعي للمطاوعة نحو: قطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، وقالوا: طردته فذهب، استغنى به عن انطرد، وقد يعي: افتعل في معنى " انفعل " . [ابن السراج، 126/3]

ومما يثيرُ الانتباهَ والاهتمامَ في أنّ، ما حداه ابن السّراج في باب " ما جاء على ثلاثة أحرف " حيث خصّ لاحقة التّون -وغيرها - بالتّفصيل في لحاقها بالصّيغ إنّ ثانية أوثالثة أورابعة، يقول: " لحاقها ثانية: فُنْعَلُ: فُنْبَرُ، ولا يعرف صفة. فُنْعَلُ: سُنْبُلُ، اسم فُنْعَلُ: جُنْدُب، اسم، جُنْدُب وجُنْدَب سواء في المعنى. فُنْعَلُ: عُنْبَس، صفة. فُنْعَلُو: كُنْدَأُو: هو الجمل الغليظ.

لحاقها ثالثة: فَعْنَعَلُ: عَقْنَقَلُ اسم، لرمّل كثير متعفقد، ولا يعرف وصفًا. فَعْنَعَلُ: ضَفْنَدَدُ: عظيم البطن. فُعْنَلُ: صفة: عُرْنُد، شديد.. لحاقها رابعة: فَعْلَنُ:

صفة: رَعَشُنُّ، من الرعشة. فِعْلَنَةُ: عِرْضُنَةُ: مشية". [ابن السراج، 205/3]

وهكذا يتّضح بجلاءٍ كيف أدّت لاصقةُ التّونِ معاني شتى، اختلفت باختلاف تموقعها في الصّيغة، ليحقّق لنا الجزم بأنّ أيّة زيادةٍ على بنية الكلمة

الدَّلالةُ الصَّرْفِيَّةُ في كتاب: "الأصول في النّحو" لأبي بكرِ ابنِ السَّرّاجِ (316هـ)

يمنحها أبعادًا دلاليةً متنوّعةً، ذلك أنّ البنى في حقيقتها لا تحمل في ذاتها دلالةً مطلقةً، بل تتخذ دلالتها منطلقاً من السياق الذي تودع فيه.

خاتمة:

بناءً على دراستنا للدلالة الصَّرْفِيَّة عند ابن السَّرّاج في مؤلّفه "الأصول

في النّحو" خلصت الدّراسةُ إلى جملةٍ من النتائجِ لعلَّ أهمّها ما يلي :

أ- يعدّ اللّحن إلى جانب الباعث الدّينيّ وتلاقح الفكر العربيّ بغيره، من أهمّ البواعث التي ساهمت في نشأة علم الدّلالة عند العرب القدامى.

ب- تجلّت الدّلالة الصَّرْفِيَّة عند ابن السَّرّاج في تناوله لمجموعةٍ من المباحث الصَّرْفِيَّة التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمعنى وما يطرأ عليه من تغييرات.

ج- اتّضحت دلالة الصّيغ والمباني الصَّرْفِيَّة عند ابن السَّرّاج في عرضه لدلالة أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، وغداة تناوله للمشتقّات، حيث خلص البحث إلى أنّ كلّ نوعٍ من المشتقّات يتعلّق بكلمةٍ واحدةٍ، كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة تحمل دلالةً تختلف عن الآخر، إضافةً إلى مجيء بعضها محلّ الآخر كحمل اسم الفاعل لدلالة صيغ المبالغة.

د- تناول ابن السَّرّاج دلالة الأدوات في خضمّ حديثه عن دلالة حروف المعنى؛ ذلك أنّنا ألفيناه يسوق في ثنايا سفره ثلّةً من هذه الحروف، كأحرف المضارعة والهمزة والألف في (فاعل) والتّون، والتّاء، والياء، وغيرها من الحروف التي تتصلّ بالكلمة صدرًا وحشواً وطرفاً، حيث تبيّن أنّ هذه الحروف تحمل معنى مغايراً للآخر، ناهيك عن إفادتها معنى وظيفياً داخل التّركيب.

هـ- كشف ابن السَّرّاج عن القيمة الدّلالية للمورفيم قبل علم اللّغة الحديث، وأكّد بما ساقه علو كعبه في علمي الدّلالة والصّرّف، وهو بهذا يكون من العلماء الذين أنّثوا ووضعوا الحجر الأساسَ لهذين العلمين، أفاد بهما الدّراسات التي قامت من بعده.

طالبة دكتوراه لبنى حنين

قائمة المراجع:

إبراهيم أنيس، *دلالة الألفاظ*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1980م.

ابن الحاجب، " *أمالي ابن الحاجب*" أبو عمرو عثمان جمال الدين، (646هـ) دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عثمان، عمان، ودار الجيل، بيروت، ط1، 1989م.

ابن السراج أبو بكر محمد، " *الموجز في النحو*" تحقيق: مصطفى الشويحي، وبن سالم دامرجي، بيروت، لبنان.

ابن السراج، أبو بكر، " *الأصول في النحو*" تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، 1992، الطبعة الثالثة.

ابن جني، " *المنصف في شرح كتاب التصريف*"، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدا الله أمين، القاهرة، مطبعة، ومكتبة، مصطفى البابي الحلبي، 1954م، ط: 1.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، " *مقاييس اللغة*" تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ، 1998م.

ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم أبي القاسم (ت711هـ)، " *لسان العرب*" طبعة دار المعارف، القاهرة، د.ت.

ابن هشام الأنصاري، " *شرح شذور الذهب*" تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

ابن هشام جمال الدين الأنصاري، " *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*" دار الفكر بيروت، ص: 174 .

ابن يعيش، " *شرح المفصل*" طبع عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المنى بالقاهرة.

الدلالة الصرفية في كتاب: "الأصول في النحو" لأبي بكر بن السراج (316هـ)

أبو بكر محمد بن السري السراج، "رسالة الاشتقاق" تحقيق: محمد علي الدرويش، محمد الحدري، مكتبة جامعة اليرموك.

أحمد إبراهيم ندا، "الإشارات الجسمية في القرآن الكريم: دراسة دلالية نفسية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، 1428هـ، 2007م.

أحمد مختار عمر، "البحث اللغوي عند العرب" عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 8، 2003م.

أحمد مختار عمر، "علم الدلالة" الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، 1982م. أحمد نعيم الكراعين، "علم الدلالة بين النظر والتطبيق" المؤسسة الجامعية، بيروت، 1413هـ/1993م.

الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، "تهذيب اللغة"، تحقيق: د. عبد السلام هارون وآخرين، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة (1384هـ-1387هـ). (1964م-1967م) 162-161/12.

الأزهري خالد، "التصريح بمضمون التوضيح"، دار الفكر (د.ت).

الأسترابادي نجم الدين محمد بن الحسن، "شرح شافية ابن الحاجب" تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج 3

أشواق محمد النجار، "دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية"، مكتبة لسان العرب، عمان، دار دجلة، 2005م.

الأصفهاني أبو القاسم الحسن بن محمد الراغب، "المفردات في غريب القرآن" تحقيق: مركز الدراسات والبحوث، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج 1.

تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973م، رط.

طالبة دكتوراه لبنى حنين

الجرجاني عبد القاهر، " دلائل الإعجاز في علم المعاني " تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 1982م.

الجرجاني علي بن محمد بن علي، " كتاب التعريفات " تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى.

الجرجاني علي بن محمد بن علي، " كتاب التعريفات "، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة 1991م.

جلال الدين السيوطي (911هـ)، " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار الفكر، ط2، 1979م 109/1.

حاتم الصالح، " علم اللغة " القاهرة، دار قباء للطباعة 1989م.

حلي خليل، " الكلمة، دراسة لغوية ومعجمية " دار المعرفة الجلعية، مصر، دط، 1988م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، " العين "، تحقيق د.مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية-دار الرشيد-العراق. 1980.

الزركشي، بدر الدين عبد الله بن محمد (ت94هـ)، " البرهان في علوم القرآن " تقديم: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

الساقى، فاضل مصطفى الساقى، " أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة " مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

سامي عياد حنا وآخرون، " معجم اللسانيات الحديثة " مكتبة لبنان ناشرون، دط، دت.

السبكي عبد الوهاب بنعلي بن عبد الكافي، " جمع الجوامع مع تشنيف السامع " مع شرحه تشنيف السامع للزركشي، مؤسسة قرطبة.

سقال دزيره ، " الصّرف وعلم الأصوات، دار الصّداقة العربية، (بيروت)، الطّبعة الأولى، سنة 1992.

الدَّلالةُ الصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ: "الأصول في النَّحو" لأبي بكرٍ بنِ السَّرَّاجِ (316هـ)

سيبويه أبو عثمان ، " الكتاب " تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

السيوطي جلال الدين، " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " تحقيق: أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، طبعة 1، 1998.

السيوطي، جلال الدين السيوطي، " الإتقان في علوم القرآن " القاهرة، الطبعة الرابعة، 1978م.

الشَّلوبيني أبو عليّ ، " التوطئة " تحقيق: يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، 1401هـ/1981م.

الشنقيطي محمد محفوظ بن الشيخ، " وشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها " اتحاد الناشرين الموريتانيين، الطبعة الأولى، سنة 2003.

الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، " البحث الدلالي في تفسير مجمع البيان "، د.خليل خلف بشير العامري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

الصيمري، أبو محمد الصَّيمري، " التَّبصرة والتَّنكرة " تحقيق: فتحي علي الدين، الطبعة 1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ.

عبد القادر الفاسي الفهري، " اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية " دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط ، د.ت.

عبد الكريم مجاهد، " الدَّلالة الصَّوتية والدَّلالة الصَّرفية عند ابن جنِّي " بحث نشر في مجلة " الفكر العربي " العدد السادس والعشرون، السنة: الرابعة، آذار 1982م.

عبد الكريم مجاهد، " الدَّلالة اللُّغوية عند العرب " دار الضياء، عمان 1985م، ص:194.

طالبة دكتوراه لبنى حنين

- العبود جاسم محمد عبد، " مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث" دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1482هـ-2007م.
- العسكريّ أبو هلال ، " الفروق اللغوية" تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مصر، 1997م.
- عمر أحمد مختار " أسس علم اللغة"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة.
- ف.ر بالمر، " علم الدلالة إطار جديد" ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة، القاهرة، ط: 1999م.
- الفراء أبو زكرياء، " معاني القرآن" تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت: 1403هـ .
- محمد الشاطر، " الموجز في نشأة النحو" القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1983م .
- محمد حسن حسن، " المعنى اللغوي دراسة مؤصلة نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة1، 1426هـ-2005م.
- محمّد عبد الخالق عزيمة، " المقتضب" أبو العباس المبرّد، تحقيق: عالم الكتب، بيروت.
- محمد علي الخولي، " علم الدلالة (علم المعنى)" دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م .
- محمد علي الخولي، " معجم علم اللغة النظري" مكتبة لبنان، 1982م.
- المكودي أبو زيد، " شرح ألفية ابن مالك"، دار الفكر.
- منقور عبد الجليل، " علم الدلالة وأصوله في التراث" دراسة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001م .

الدّلالةُ الصّرفيّةُ في كتاب: "الأصول في النّحو" لأبي بكر بن السّراج (316هـ)

المهلبي، "جمع الفرائد وحصص الشرائد"، مهذب الدين مهلب بن حسن (583هـ)
تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
ومكتبة التراث بمكة المكرمة، 1986م
يوسف خالد عثمان، "مورفيمات اللغة العربية: ترتيبها وتنظيمها في الدرس
اللغوي العربي، مجلة "الدراسات اللغوية والأدبية" الجامعة الإسلامية العالمية،
ماليزيا، العدد الخاص، لسانيات تطبيقية 2001م.